

مصلحة الضرائب المصرية

يمكن للممول أو المسجل المحجوز عليه نتيجة الربط لعدم الطعن سداد ١% من قيمة المديونية المحجوز بها ، لرفع الحجز فوراً وإعادة - فتح باب الطعن مرة أخرى حتى 30 سبتمبر 2020
ويمكن أيضاً للممول أو المسجل المحجوز عليه نتيجة مديونية واجبة الأداء سداد ٥% من قيمة المديونية لرفع الحجز فوراً ، وتقسيم - باقي المديونية على فترة لا تقل عن عامين حتى 30 سبتمبر 2020

أكد رضا عبد القادر رئيس مصلحة الضرائب المصرية أنه في إطار حرص وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية على دعم وأصر الثقة مع كافة الممولين والمسجلين ، وفي إطار الإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة فيروس كورونا المستجد ، وحرصاً على عودة الحياة الاقتصادية وتخفيف الأثار والتداعيات التي خلفها هذا الفيروس ، قامت المصلحة بإصدار ملحق التعليمات التنفيذية رقم (46) لسنة 2020 باستمرار العمل بالتعليمات التنفيذية رقم (46) لسنة 2020 بشأن آلية رفع الحجز على الممولين والمسجلين لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى 30 سبتمبر 2020

وأوضح " عبد القادر " أنه وفقاً للتعليمات التنفيذية رقم (46) لسنة 2020 ، فإنه يمكن للممول أو المسجل المحجوز عليه ضربياً سواء كان الحجز منقول أو حجز ما للمدين لدى الغير من قبل مصلحة الضرائب المصرية أن يتم رفع الحجز إذا التزم الممول أو المسجل بسداد نسبة 1% من قيمة المديونية المحجوز بها ، وذلك إذا كانت المديونية بناء على ربط لعدم الطعن في الموعد القانوني على نماذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة لعدم إستيفاء علم الوصول (الشروط الشكلية) مثل (نموذج 19 ضرائب دخل – نموذج 15 ضرائب قيمة مضافة) ، أو إذا كانت المديونية بناء على ربط لعدم الطعن بناء على الإخطار في مواجهة النيابة (نتيجة ارتداد النماذج الضريبية مؤشراً عليه لم يستدل عليه أو غير معروف أو عزل) أو إعلان باللوحة نتيجة لإرتداد النماذج الضريبية مؤشر عليها مغلق ، على أن يتم فتح باب الطعن مرة أخرى للممول أو المسجل

وأضاف " رئيس مصلحة الضرائب المصرية " أن المصلحة تقوم برفع الحجز سواء كان هذا الحجز وقع وفقاً لمديونية واجبة الأداء بناء على قرار لجنة داخلية أو لجنة طعن أو حكم محكمة أو لجنة إنهاء المنازعات أو قرار لجنة إعادة النظر في الربط النهائي ، فور سداد الممول أو المسجل نسبة ٥% من قيمة المديونية المحجوز بها ، مع الإتفاق على تقسيط باقي المديونية المستحقة نسبة 95 % على فترة لا تقل عن عامين ، وذلك حرصاً من المصلحة على عدم تحمل الممولين أعباء إضافية متمثلة في مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية

ولفت " عبد القادر " إلى أن الأحكام الواردة في التعليمات التنفيذية رقم (46) لسنة 2020 لا تسرى على حالات التوقف النهائي أو التصفية ، مشيراً إلى أن مركز الإتصالات المتكامل التابع لمصلحة الضرائب المصرية يتلقى كافة الإستفسارات والمشكلات ، ويقوم بالرد على كافة الإستفسارات ، ويقدم الدعم الفني للمشكلات التي تواجه الممولين وذلك من خلال الإتصال على رقم ١٦٣٩٥